



## بيان المجلس الوطني الانتقالي رقم (10)

إن المجلس الوطني الانتقالي الممثل الشرعي للشعب الليبي العظيم وهو بصدد توضيح رؤياه ومنهجه حول القرارات والاتفاقيات الدولية وكذلك العقود والاتفاقيات المبرمة مع نظام القذافي فإنه يؤكد على ما يلي :

**أولاً:** أن المجلس الوطني الانتقالي يحترم ويقبل كل قرارات الشرعية الدولية وأنه ملزم بها وتنفيذها بكافة السبل المتاحة وأن القانون الليبي ليس فيه ما يقيد هذا الإلزام والإحترام أو يجعله معلقاً على تصديق جهة أو مؤسسة معينة وأن قرارات مجلس الأمن هي قرارات ملزمة للدولة الليبية بموجب المادة (25) من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على تعيد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق . وعلى ذلك فإن هذه القرارات الملزمة لا تحتاج في تطبيقها أو قبولها إلى إجراء آخر أو تصديق معين من مؤسسات الدولة الليبية .

**ثانياً:** أن المجلس الوطني الانتقالي يجدد إلتزامه بتنفيذ قراري مجلس الأمن ( 1970 "2011" ، 1973 "2011" ) وما تضمناه من تدابير وإجراءات بكل الوسائل المتاحة وأن تطبيق وتنفيذ هذين القرارين لا يحتاجان إلى أية آليات قانونية طبقاً للقانون الليبي بما فيها المؤسسات التابعة لنظام القذافي والتي أسقطت وألغيت بموجب بيان المجلس رقم ( 2011/12 ) والصادر بتاريخ : 29 /مارس/ 2011 ف والذي أسقط ما يسمى بنظام سلطة الشعب والمؤسسات والهيكل الناشئة عنه بما في ذلك مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة والأنظمة الناشئة عنها والمشكلة لها . وتولى المجلس الوطني الانتقالي جميع الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لهذه المؤسسات .

